مقال

مهند مصطفى(*)

لجنة الحكم في التعليم العالي الإسرائيلي: بين الحرية الأكاديمية والسلطوية

يهدف هذا المقال إلى تحليل توصيات التقرير الذي قدمته اللجنة الحكومية الإسرائيلية لفحص موضوع الحكم (Governance) في المؤسسة الأكاديمية في أيار ٢٠١٤.

تعتبر توصيات اللجنة المدماك الأخير في مأسسة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل، بحيث تقوم الأولى بإحكام رقابتها على الثانية بشكل رسمي، وتجعل سياسات التعليم العالي منسجمة مع سياسات الحكومة، وليس فقط مع الاحتياجات القومية التي كانت دائما حاضرة في سياسات التعليم العالي الإسرائيلي منذ تشريع قانون مجلس التعليم العالي في الخمسينيات، إذ –وفق توصيات اللجنة–على المؤسسة الأكاديمية أن تنسجم مع السياسات الحكومية، وليس فقط مع الاحتياجات القومية.

تعتبر هذه اللجنة مكملة لعمل لجان أخرى فحصت مبنى وهيكلة التعليم العالي الإسرائيلي في العقد ونصف العقد الأخيرين، واتجهت بتوصياتها إلى لبرلة (بمفهوم اقتصادي وسياسات السوق والعولمة) المؤسسة الأكاديمية، أما هذه اللجنة فهي تتجه إلى تشديد الرقابة السلطوية على سياسات التعليم العالي وعمل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

لجان التعليم العالي: نحو لبرلة الجامعات اقتصاديا

قبل تشكيل لجنة الحكم الحالية لفحص مسألة الحكم أو الحوكمة في التعليم العالي، شهد العقد والنصف العقد الأخيران، تشكيل ثلاث لجان رسمية لدراسة أوضاع التعليم العالي الإسرائيلي

(*) باحث متخصص، ومحاضر في العلوم السياسية.

تشكلت لجنة «ميلتس»، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازاً كبيراً في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة قررتا في أعقاب ذلك تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتاً تقريباً منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في الخمسينيات.

اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي غير مبررة، وأن المشكلة ليست في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكّنها من استغلال جيد للموارد المالية.

والمؤسسة الأكاديمية: «لجنة فحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة ميلتس»، على اسم رئيسها، قاضي المحكمة العليا المتقاعد، يعقوب مليتس، التي قدمت توصياتها في العام ٢٠٠٠، وأوصت بتغيير المبنى الإداري للجامعات بما يتماشى مع مطالب وزارة المالية. ولجنة «التخفيض التدريجي للقسط التعليمي في مؤسسات التعليم العالي وفحص إمكانيات لتسهيلات أخرى للطلاب»، والتي تسمى إعلامياً وجماهيرياً «لجنة فينوغراد»، على اسم رئيسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إلياهو فينوغراد»،[1] والتي قدمت توصياتها للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١، ونصت على تخفيض تدريجي للقسط التعليمي يصل إلى ٥٠٪ خلال خمس سنوات. ولجنة «فحص جهاز التعليم العالي في إسرائيل»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة شوحط»، على اسم رئيسها، أبراهام بايغا شوحط، وزير المالية السابق، والتي قدمت توصياتها عام ٢٠٠٧، وكانت أكثر اللجان شمولية في مجالها.

تشكلت لجنة «ميلتس»، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازاً كبيراً في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة قررتا في أعقاب ذلك تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتاً تقريباً منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في الخمسينيات.

اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي غير مبررة، وأن المشكلة ليست في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكّنها من استغلال جيد للموارد المالية. أقيمت اللجنة بقرار حكومي رقم ١٣١١، في كانون الثاني عام ١٩٩٧، وقدمت توصياتها عام ٢٠٠٠، وأقرها مجلس التعليم العالي في العام نفسه. وتعتبر توصيات اللجنة حول تغيير المبنى الإداري منسجمةً مع التفكير النيوليبرالي الذي ساد سياسات حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)، فقد اعتقدت الحكومة ممثلة بوزارة المالية أن الجامعات تستطيع تبني سياسات نجاعة مالية وإصلاحات بنيوية تساهم في إدارة ناجعة للموارد، وبذلك فإن الإصلاح الإداري سيعوض عن تراجع الإنفاق الحكومي من خلال استغلال أنجع.

أوصت اللجنة بإجراء تغييرات على المبنى الإداري للجامعات وعلى علاقات وتركيبة الهيئات الإدارية المختلفة في الجامعة بما ينسجم مع مبنى الشركات الاقتصادية. حيث اعتبرت اللجنة أن المبنى القائم لا يُمكنها من استغلال جيد لمواردها المالية والبشرية.[2]

توصيات اللجنة: أوصت اللجنة بإلغاء وظيفة «العميد» (Rector)، حيث اعتبرت أن الفصل بين وظيفة العميد ووظيفة الرئيس غير مبررة، لأنها لا تحدث تكاملاً بين الجانب الإداري الذي يمثله الرئيس، والجانب الأكاديمي الذي يمثله العميد. واقترحت اللجنة إلغاء وظيفة العميد، وتعيين نائب للرئيس للشؤون الأكاديمية مكانه بحيث يتم انتخابه عن طريق مجلس الشيوخ (السنات).

واعتبرت اللجنة أن الوضع القائم في الجامعات- وفيه الرئيس غير مسؤول عن العميد الذي يتم انتخابه من قبل مجلس الشيوخ، دون علاقة للرئيس واللجنة التنفيذية بهذا الانتخاب- يعد حالةً إسرائيليةً خاصةً، ويخلق رأسين داخل المؤسسة الأكاديمية، ما يعيق نجاعة عمل المؤسسة وتقدمها. ولذلك أوصت اللجنة بأن يكون الرئيس هو الجهة العليا في الجامعة، وهو المسؤول عن المؤسسة التعليمية في جوانبها الإدارية والأكاديمية.

الجامعات الإسرائيلية: زمن البرلة.

كما أوصت اللجنة بتقليص المهام الإدارية لمجلس أمناء الجامعة، فغالبيتهم ليست لديهم دراية بالشؤون الأكاديمية، واقترحت أن يقتصر دورهم على تجنيد الأموال وتعزيز علاقات الجامعة الخارجية عموماً ومع يهود العالم خصوصاً، واقترحت تحديد عدد مجلس الأمناء بموجب المهام والأعباء الملقاة عليهم.

واعتبرت اللجنة أن العدد الكبير لمجلس الأمناء، الذي قد يصل إلى المئات لا يُمكّنه من مراقبة الشؤون الإدارية للجامعة وإدارتها، كما أن نصف أعضائه هم من الداعمين للجامعة، وتقترح اللجنة الفصل بين الداعمين وبين تدخلهم في الشؤون الإدارية للجامعة، موضحة أن الحكومة هي أكثر الجهات دعماً للجامعات، إلا أنها لا تتدخل في شؤونها الإدارية الداخلية.[٣]

كما أوصت اللجنة بتغيير تركيبة اللجنة التنفيذية/ الإدارية للجامعات.

تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمجلس الأمناء في الجامعة، ويتم انتخابها من بين أعضاء مجلس الأمناء، وليست هناك معايير محددة لتمثيل الجامعة في اللجنة. واقترحت اللجنة أن تتحول اللجنة إلى الجسم الأعلى المسؤول عن إدارة الجامعة، ويكون الرئيس مسؤولاً أمامها، واقترحت أن يكون ٨٥٪ من أعضائها إسرائيليين من ممثلي الجمهور، في حين تحصل الجامعة على تمثيل محدد في اللجنة الإدارية، فبالإضافة إلى الرئيس ونائبه، فإن خمس أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا من أساتذة الجامعات ومحاضريها.

كما أوصت اللجنة بتقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ (الذي يتكون من كل أساتذة الجامعة)، وصلاحياته، وتحديده بما ينسجم مع المبنى الإداري الجديد. كما اقترحت اللجنة تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ٧٦ عضواً، وتحديد مهامه في متابعة الشؤون الأكاديمية في إطار المبنى الجديد، في حين تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة عمل مجلس الشيوخ، وبهذا فإن اللجنة تقترح إنهاء حالة الاستقلالية الأكاديمية التي كان يتمتع بها هذا الجسم، حيث ادعت اللجنة أن عمل المجلس فيه الكثير من تناقض المصالح، والصراعات الداخلية بين الأساتذة، فلا يمكن إدارة الشؤون الأكاديمية للجامعة وجميع أساتذتها أعضاء في مجلس شيوخها.

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، إذ على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، إذ على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية الاقتصادية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين.

لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية الاقتصادية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذين قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيوليبرالي للمؤسسات التعليمية، أو لا تعود بالضرورة بالفائدة المالية على المؤسسة الأكاديمية.[٤]

فحسب توصيات اللجنة، ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيمنةً على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق.[٥] وربط الباحث الإسرائيلي عدي أوفير بين صعود التوجه النيوليبرالي وسياسات وتسييس البحث العلمي:

«في الأكاديميا الإسرائيلية، كما في الأكاديميا الأميركية أو البريطانية، أضحت العقلانية النيوليبرالية، في كل مكان تقريبا، مسألة بدهية. ويحدد التجند هنا أيضا شرط الدخول السياسي إلى الأكاديميا: فعملية تسييس المعرفة، والمؤسسات والأبحاث الملتحقة بالنظام النيوليبرالي، تتم تحت حد الرادار السياسي، ثم تصبح واضحة وجليّة الى أن تزول وتختفي، وتظهر المعرفة والمؤسسات والأبحاث في شكلها السياسي فقط في اللحظة التي تُشخص فيها معارضة أو عقبة أمام المشروع النيوليبرالي»[٦].

بينما اعتبر أكاديميون كثر –وخاصةً من العلوم الاقتصادية– أن توصيات اللجنة هي وصفة لتحقيق التميز الأكاديمي لإسرائيل.[٧] وقد أيدتها بطبيعة الحال وزارة المالية الإسرائيلية، كما أقرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التابعة له التي قدمت خطة خماسية في العام ٢٠٠٢، لتنفيذ توصيات اللجنة، أما لجنة رؤساء الجامعات فقد طالبت بألّا يكون تنفيذ توصيات اللجنة موحداً ومشتركاً لكل المؤسسات، بل تقوم كل جامعة بفحص توصيات اللجنة بناءً على خصوصيتها، فمثلاً، قامت جامعة حيفا بتقييد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأكاديمي حتى قبل توصيات اللجنة.[٨]

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية إلى الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي – الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارةً ناجعةً للموارد المالية الحالية مقارنةً بالإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلباً على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع.

ولكن ما حدث منذ إعلان توصيات اللجنة – وتبني مجلس التعليم العالي لها، وقيام لجنة التخطيط والموازنة ببناء خطة خماسية أولى وثانية لتنفيذ توصيات اللجنة، وبلورة أهداف التعليم العالي بناءً على التوصيات الجديدة، وكان في مركزها البحث عن التميز – أن الجامعات لم تنفذ توصياتها كافة، وفي الوقت نفسه قلصت الحكومة من إنفاقها على التعليم العالي. فمثلاً، قامت الجامعة العبرية بتغيير مبناها الإداري في العام ٢٠١١، ولكن دون أن تتبنى كافة التوصيات التي طالبتها لجنة التخطيط والموازنة بإجرائها، بل قامت بتسوية بين الوضع القائم في الجامعة وبين مطالب لجنة التخطيط والموازنة.[٩]

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي - الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات.

وهكذا عاد المشهد الأكاديمي إلى نقطة البداية، ودار صراع حول الجهة المسؤولة عن انحسار المؤسّسة الأكاديميّة وبداية العقد الضائع، هل هي الحكومة التي قلصت من ميزانيات الجامعات أم الجامعات التي لم تنفذ توصيات لجنة «ميلتس»، والتي لو نفذتها، بادعاء الحكومة، لحسنت كثيراً من إدارة مواردها المالية والبشرية[١٠]. لم يتوقف الأمر عند تقليص الإنفاق الحكومي (التقليص النسبي مقارنةً مع زيادة عدد الطلاب)، بل إن لجنة ثانية، وهي لجنة فينوغراد طالبت بتقليص القسط التعليمي بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات (من حوالى عشرة آلاف شيكل، إلى نحو خمس آلاف شيكل)، وكان ذلك ضربةً أخرى للجامعات، فالجامعات تعتمد على ثلاثة أنواع من المدخولات: الميزانية الحكومية، والقسط التعليمي، والتبرعات. وتقليص القسط التعليمي دون تعويض الجامعات عن الإنفاق الحكومي الذي تقلص بنسبة ٢٥٪ بين الأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٧ سيؤدي إلى انهيار التعليم العالي الإسرائيلي، صحيح أن القسط التعليمي لم ينخفض إلى النصف بعد مرور خمس سنوات، ولكنه انخفض بنسبة تصل إلى حوالى ٢٤٪، وكان ذلك كافياً – من وجهة نظر الجامعات – لضربها اقتصادياً، خاصةً أنه لم يكن هناك تعويض حكومي مرافق لتخفيض القسط التعليمي.[١١]

حاولت لجنة «شوحط» أن تعيد بعض التوازن بين مطالب الجامعات وبين مطالب الحكومة، فجاء تقريرها متزناً، فمثلاً، طالبت اللجنة بزيادة الإنفاق الحكومي على الجامعات والبحث العلمي، وتحديداً البحث الأساسي، أي البحث من أجل المعرفة الخالصة، وطالبت بإنفاق ٧٢٠ مليون شيكل بشكل فوري على مؤسسات التعليم العالي، وزيادة الكادر الأكاديمي في الجامعات، ورفع القسط التعليمي، وفي الوقت نفسه أيدت الإصلاح الإداري في الجامعات.[١٢] وقد عوّلت الجامعات كثيراً على تقرير لجنة «شوحط»، ليكون نقطة البداية للخروج من العقد الضائع، وخاصةً أنه عالج جوانب التعليم العالي كافةً (٢١٣ صفحة)، وينسجم مع موقف الجامعات بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ تقرير لجنة شوحط، وبقي التقرير ظلاً تستظل به الجامعات في نقاشها وصراعها مع الحكم المركزي.

يعتقد رئيس كلية الإدارة سابقاً، اليعازر فوكس، بأن لجنة شوحط التي أقيمت لفحص التعليم العالي، أخطأت في تقييم أزمة التعليم العالي الإسرائيلي، فهو يعتقد، على عكس ما ادعته اللجنة، بأن المشكلة ليست في قلة الموارد المخصصة للتعليم العالي، وإنما في عدم إدارة الموارد بالشكل الصحيح، ويقترح فصل مجال التعليم العالي عن وزارة التعليم، وإقامة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، تكون مسؤولةً عن تطويره، بينما يبقى عمل مجلس التعليم العالي مقتصراً على المراقبة والتصديق على المسارات التعليمية والأكاديمية، كما اقترح خصخصة جزء من صلاحيات مؤسسات التعليم العالي، والإنفاق على المؤسسات حسب عدد الطلاب وليس حسب نوعية المؤسسة الأكاديمية.[١٣] يمثل توجه فوكس، موقف الكليات الأكاديمية في إسرائيل التي ترى أن هناك أفضليةً في الإنفاق الحكومي على جامعات البحث على حساب الكليات الأكاديمية الحكومية، كما ترى أن الجامعات هي مؤسسات احتكارية ومستقلة أكثر من اللازم وبحاجة إلى نجاعة إدارية ومالية ورقابة شديدة، وذلك لن يحدث إلا من خلال خصخصة بعض صلاحياتها وتشديد الرقابة عليها.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي – الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري

الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارةً ناجعةً للموارد المالية الحالية مقارنةً بالإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلباً على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع.

«سلطة التعليم العالي»: بين السياسي والأكاديمي

تشكلت اللجنة لفحص الحكم في مؤسسات التعليم العالي في كانون الأول عام ٢٠١٣، وهي لجنة حكومية رسمية عينها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزيرا المالية والتعليم. تهدف اللجنة إلى تقييم الأجهزة المسؤولة والمراقبة على مؤسسات التعليم العالي، أي مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة، والعلاقة بين هذه المؤسسات وبين الحكومة، وذلك كما جاء في التقرير اللجنة الأولي، بهدف تنجيع المؤسسات الأكاديمية.[١٤] تمت الإشارة في كتاب التكليف لإقامة اللجنة إلى ثلاثة أهداف للجنة، تحمل في طياتها الهدف الجوهري، وهو ترتيب العلاقة بين استقلالية المؤسسات الأكاديمية وبين الأهداف القومية للدولة.

- الهدف الأول: الحفاظ على استقلالية المؤسسات الأكاديمية من جهة، والحفاظ على الاحتياجات القومية للدولة من جهة ثانية، وإيجاد حالة من التوزان بينهما.
- الهدف الثاني: تعريف واضح للعلاقة المتبادلة بين مبنى مجلس التعليم العالي/ لجنة التخطيط والموازنة، وبين الجهات الحكومية ذات الصلة، بما يُعبر عن سياسات الحكومة والأهداف القومية.
- الهدف الثالث: إنتاج منظومة إدارية متلاحمة ومنسجمة بين مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة، وبناء توجهات مؤسساتية شاملة.
- الهدف الرابع: تعزيز القدرة على التخطيط المؤسساتي لكل مركبات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (الجامعات والكليات ومعاهد تأهيل المعلمين)، وذلك وفق احتياجات المجتمع والسوق.
- الهدف الخامس: تحديد تركيبة، وطريقة اختيار وانتخاب أعضاء مركبات جهاز التعليم العالي.
- الهدف السادس: الإشارة إلى تغييرات في الجهاز الأكاديمي قد تتطلبها قرارات حكومية أو قوانين رسمية جديدة.

ترأس اللجنة بروفسور حاغيت ميسر– ريمون، وهي نائبة رئيس مجلس التعليم العالي منذ تشرين الأول ٢٠١٣، وشغلت سابقا منصب رئيسة الجامعة المفتوحة، ووصل عدد أعضائها إلى عشرة مثلوا مؤسسات التعليم العالي المختلفة (كليات وجامعات، والمؤسسات المراقبة مثل مجلس التعليم العالي) وممثلين عن الوزارات ومراكز بحثية. عقدت اللجنة ١٤ لقاء والتقت مع ممثلين عن لجنة رؤساء الجامعات، لجنة رؤساء الكليات الأكاديمية الممولة حكوميا، ولجنة رؤساء الكليات الأكاديمية الخاصة غير الممولة حكوميا، وممثلين عن نقابة الطلاب، والملفت أنها عقدت لقاءات مع ممثلين من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. وهو مركز يبحث في قضايا نظام الحكم في إسرائيل.

قدمت اللجنة توصياتها الأولية في تقرير صدر في أيار ٢٠١٤، وتضمن عدة محاور من شأنها تغيير مبنى جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، فعلى محور مبنى التعليم العالي، اقترحت اللجنة إقامة «سلطة التعليم العالي» (Higher Education Authority) كسلطة عليا بدل مجلس التعليم العالي (The Council for Higher Education)، بحيث يكون الأخير جزءا من سلطة التعليم العالي، بالإضافة إلى مجلس التعليم العالي، فإن السلطة ستشمل لجنتين: اللجنة الإدارية (The Executive Board)، ولجنة التصريح الأكاديمية المسؤولية عن إقرار البرامج التعليمية (The Accreditation Committee). واعتبرت اللجنة أن سلطة التعليم العالي كفيلة بتحقيق الأهداف التي وضعت لها في كتاب التكليف. يؤدي هذا المبنى إلى تفكيك المبنى القائم في جهاز التعليم العالي، وتشييد هيكل جديد يزيد من تدخل السلطة السياسية في المؤسسة الأكاديمية، فالمبنى الحالي المقترح يؤدي إلى تفكيك لجنة التخطيط والموازنة،[١٥] وهي اللجنة التي حافظت إلى حدّ ما على حالة من التوازن بين المصالح المالية والإدارية للجامعات ومصالح السلطة السياسية، فكما يقترح المبنى الحالي فإن إقامة سلطة عليا للتعليم العالي يخضع مجلس التعليم العالي لأهدافها ومصالحها بشكل كبير.

ميزت اللجنة بين سياسات التعليم العالي وبين التخطيط للتعليم العالي، وأكدت أن المبنى المقترح يهدف إلى تنفيذ سياسات تُعبر عن سياسات الحكومة والاحتياجات القومية، وهي مقولة مباشرة في تقرير اللجنة الذي يحدد أن على سياسات التعليم العالي الانسجام مع الأجندة الحكومية (ص: ٥). كما وضعت اللجنة توصيات لبناء آليات ونظم من أجل تحقيق سياسات الحكومة في التعليم العالي، وذلك من خلال الحفاظ على الاستقلالية الذاتية للمؤسسات الأكاديمية، وهو تناقض لا تعالجه اللجنة، ويتمحور حول السؤال: كيف ستضمن

بين الأكاديمي والسياسي: تجاذب حادّ في إسرائيل.

المؤسسة الأكاديمية استقلاليتها، وتحقق في الوقت نفسه سياسات الحكومة، لا سيما الاحتياجات القومية عموما. ففي توصية حول دور الحكومة في تحديد سياسات التعليم جاء فيها (ص:٦):

«سيكون للحكومة القدرة على التأثير في تحديد سياسات التعليم العالي، بواسطة وزير التعليم والممثلين المهنيين للحكومة في مجلس التعليم العالي، وفي تحديد القضايا الاقتصادية من أجل إجراء المشاورة بين اللجنة الإدارية وبينها».

كما أعطت اللجنة للحكومة سلطة نافذة في مراقبة استغلال الموارد المالية التي تقدمها لمؤسسات التعليم العالي، وهي القضية التي كانت محل صراع دائم في العقدين الاخيرين بين المؤسسة الأكاديمية والحكومة ممثلة بوزارة المالية، حيث عارضت الجامعات تحديدا هذا التدخل، لأنها اعتبرته تدخلا في الحرية الأكاديمية، وهو يدل في الوقت نفسه على انحسار مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية في مسألة التدخل الحكومي في مراقبة كيفية إنفاق الجامعات للموارد المالية.

تهدف سلطة التعليم العالي كما جاء في تقرير اللجنة (ص:٦) إلى «تنمية البحث العلمي والتدريس، ودعم المنافع الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لجهاز التعليم العالي»، وهنا تتبنى اللجنة مفهوما اقتصاديا للتعليم العالي، فهي لا تحصر مهمة التعليم العالي في المعرفة والإنتاج البحثي فحسب، بل تعتقد أن المؤسسة الأكاديمية عليها تحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر هذه المسألة من القضايا المهمة التي يدور حولها نقاش منذ تأسيس الأكاديميا في القرن التاسع عشر، ويتمحور حول جوهر المؤسسة الأكاديمية: هل ينحصر في إنتاج المعرفة الخالصة، أم أن عليها أن تلبي منفعة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؟.

يتضح من التقرير أن اللجنة الحالية تتبنى النهج الذي تبنته اللجان الرسمية السابقة في الدفع بالمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية نحو المنفعة الاقتصادية للتعليم العالي والبحث العلمي على حساب المعرفة الخالصة. ففي وقت لاحق ناقش أستاذ التربية في جامعة حيفا، غابي سلمون هذه القضية، فاعتبر أن المجتمع الذي يبحث عن المعرفة ذات الصلة لاحتياجاته فقط، سيجد نفسه خالياً من كل فكر، حيث إن المؤسسّة الأكاديميّة التي تبحث عن العلم الذي يفيد الجمهور بمفهوم السوق سيجد نفسه بلا علم، لأنه سيضطر إلى أن ينظم «شرطة الاحتياجات الإسرائيلية»، والتي ستحدد ما تحتاجه من الأبحاث وما لا تحتاجه.[١٦]

ويضيف سلمون «من يحدد الفائدة من البحث؟ وكيف تقاس الفائدة؟ ما الفائدة التي يمكن قياسها من تدريس الشعر بلغة الإيديش أو المبنى الاجتماعي لقبائل في شرق إندونيسيا؟ هل سنحدد الفائدة البحثية على أساس اعتبارات الدولار فقط؟ ألا توجد فائدة في حقيقة تثقيف المجتمع، هل وجد العلم ليكون نفعياً، أم جاء أيضاً ليعمق فهمنا لظواهر الطبيعة والإنسان والمجتمع؟».

وفي سياق آخر، أوصت اللجنة أن يكون عدد أعضاء مجلس التعليم العالي، ٢١ عضوا (مقابل ١٩–٢٥ اليوم)، يرأسهم وزير التعليم كما هو الوضع الحالي أيضا، وذلك على خلاف موقف لجنة رؤساء الجامعات الذين طالبوا بعدم تنصيب وزير التعليم كرئيس لمجلس التعليم العالي، وكان تبريرهم أن ذلك يعزز من تسييس الجامعات (بمعنى إقحام الأجندات الحزبية التي ينتمي لها الوزير إلى المؤسسة الأكاديمية)، في المقابل زادت اللجنة من تمثيل ممثلي الجمهور، بحيث أوصت بأن يكون عددهم أربعة، منهم قاضي محكمة عليا متقاعد، ويكون نائب الرئيس، كما تشمل عضوية المجلس رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، والذي بطبيعة الحال سيمثل التوجهات النيوليبرالية في سياسات التعليم العالي الاقتصادية، ورئيس المجلس القومي للاقتصاد، وعضوان يمثلان الطلاب، واثنا عشر عضوا أكاديميا من المؤسسات الأكاديمية– (الجامعات والكليات). وبطبيعة الحال سوف يؤدي هذا التمثيل إلى تقليل عدد ممثلي الجامعات البحثية في مجلس التعليم العالي، وهو يضع الجامعات في موقع الأقلية عند رسم سياسات التعليم العالي مقابل ممثلي الحكومة والجمهور وممثلي الكليات الذين تنسجم مواقفهم من وزارة المالية في صراعهم مع الجامعات وخاصة في مسألة توزيع الموارد المالية، وسياسات التعليم العالي عامة، الذي يتمحور حول السؤال: هل يجب أن يتمحور التعليم العالي في التأهيل والتدريس (الكليات) أم البحث العلمي والمعرفة الخالصة (الجامعات).

نقاش

ظهر الشكل الحديث والمعروف الآن للجامعات في القرن التاسع عشر، وقد تميّز بتراتبيّة وظيفيّة وأكاديميّة واضحة، فضمّت الجامعات بين جنباتها كليات معرفة وبحث مُتخصّصة ومتعدّدة المجالات. وتحولت الجامعات الحديثة إلى جامعات تأهيل وبحث، وتم الدمج فيها بين التدريس والبحث العلميّ بشكل منهجيّ، وعززت فكرة الدولة القوميّة وصعودها العلاقة بين الجامعة والدولة، بينما أدى صعود الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الصناعي إلى تعزيز العلاقة بين المجتمع والجامعة، كمؤسسة تأهيل مهني وبحث علمي تساهم في التنميّة والتأثير على السياسات الجماهيريّة.[١٧] حيث اعتمد اقتصاد المجتمعات ما بعد الصناعيّة، كما يزعم عالم الاجتماع دانييل بيل، على المعرفة.١٨ وتشير الكاتبة الإسرائيليّة، ريفكا فيلدحاي، في مقالها حول «الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي»، أن هنالك ثلاث قوى شكّلت المجال الثقافيّ– السياسيّ الديناميكيّ التي وجّهت معظم الدول الغربيّة الحديثة في صياغة علاقتها بالمؤسسة الأكاديميّة: الدولة التي هي المصدر الرئيس لاحتياجات الجامعات، وهي الجهة التي تُشرف عليها إلى درجة معينة، والأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافيّة ومنتجو المعرفة الجديدة، والمجتمع ككل. ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين هذه القوى الثلاث.[١٩]

تُعّرف غالبية الجامعات نفسها بأنها جامعات بحث، ولكن المفارقة هي أن الجامعة فقدت احتكارها لإنتاج المعرفة، ودخلت إلى هذا الحقل مؤسسات أخرى تنافسها: كليات أكاديميّة، ومراكز بحث وتفكير وسياسات، ومؤسسات المجتمع المدنيّ. وشكّل ذلك تحدياً جديداً للجامعات التي ظنت أنها وصلت إلى حالة من الاستقرار في القرن العشرين.[٢٠] ويشير فوكو إلى دور المؤسسات الجامعيّة في عملية السيطرة، ضمن منظومة السلطة والمعرفة،[٢١] معتبرا أن مجتمعات الحداثة توقف الحقيقة على الخطاب العلمي دون سائر أشكال الخطاب الأخرى، ولا تكون الحقيقة في هذه المجتمعات غاية، وإنما تقنية من أجل مُمارسة السلطة السياسيّة والإنتاج الاقتصاديّ، ويتم مراقبتها والهيمنة عليها من طرف مؤسسات مختلفة ومنها المؤسسات الجامعيّة. ولكنها تبقى (أي الحقيقة) مثار صراع سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ.[٢٢] وفي هذا السياق لا تنحصر السلطة في الدولة وأجهزتها الإكراهيّة، كما يشير إلى ذلك ماكس فيبر، وإنما تعبر السلطة عن ذاتها بمفهومها الفوكياني في كل مجالات الوجود البشريّ.

بناء على ما ذكر، تعتبر لجنة الحكم في جهاز التعليم العالي جزءا من التغييرات التي تمرّ على المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، تتجه هذه التغييرات إلى ثلاثة اتجاهات: خصخصة التعليم العالي أو إدخال قوانين السوق في سياساته، تغيير المبنى الإداري والتنظيمي للمؤسسات الأكاديمية بما ينسجم مع الاتجاه الأول، وتعزيز الرقابة السياسية ممثلة بالحكومة على المؤسسات الأكاديمية، وتعتبر لجنة الحكم جزءا من تعزيز الهدفين

الأخيرين. اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجان كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، من حيث أن على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذين قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيبوليبرالي للمؤسسات التعليمية. فحسب توصيات اللجان المتعاقبة، ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيّمنةً على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق.

ومع ذلك، فهنالك مؤيدون لقرارات اللجان السابقة، ومنها قرار لجنة الحكم، فهي تزيد –في اعتقادهم– من نجاعة الجامعات من ناحية إدارة الموارد المالية. ستعيد لجنة الحكم المشهد الأكاديمي إلى نقطة البداية، حيث دار صراع حول الجهة المسؤولة عن انحسار المؤسسّة الأكاديميّة وبداية العقد الضائع: هل هي الحكومة التي قلصت من ميزانيات الجامعات أم الجامعات التي لم تنفذ توصيات اللجان المتعاقبة والتي لو نفذتها، بادعاء الحكومة، لحسنت كثيراً من إدارة مواردها المالية والبشرية. في المقابل، لا يزال هناك توجه يعتقد أن المشكلة الأساسية تكمن في قلة الإنفاق الحكومي، وليس في عدم تأقلم الجامعة مع المحيط النيوليبرالي، يشير هذا التوجه إلى أن وزارة المالية تحارب الجامعات، وتريد لجهات لها مصالح أن تسيطر عليها وتديرها، ويعتبر أن تدخل وزارة المالية في إدارة المؤسسات الأكاديمية سيمسّ الحرية الأكاديمية في هذه المؤسسات.

الهوامش

١ وهو نفس القاضي الذي ترأس اللجنة الحكومية الرسمية لفحص الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

٢ **تقرير لجنة ميلتس**، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

٣ انظر التقرير الذي قدمه مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست إلى لجنة التعليم بخصوص توصيات لجنة ميلتس، نافا ليفنهايم، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢)، ص: ٦

٤ إيلان غور – زئيف، **ضد تصنيع الجامعات**، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤–١٥.

٥ إيلان غور – زئيف، **نهاية الأكاديميا الإسرائيلية**، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٤.

٦ عدي أوفير، الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١١–١٢.

٧ على سبيل المثال، أيد قرارات اللجنة رئيس جامعة تل أبيب السابق (١٩٧٥–١٩٨٣)، حاييم بن شاحر، وهو أستاذ في الاقتصاد، انظر: نافا ليفنهايم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

٨ المصدر السابق، ص: ١٣.

٩ ليؤور ديطال، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٣/٩).

١٠ مهند مصطفى، المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية السياسة، المعرفة والاقتصاد (رام الله: مدار، ٢٠١٤)، الفصل الثالث.

١١ بروتوكول جلسة الكنيست الـ٢٧، التي ناقشت موضوع تجميد توصيات لجنة فينوغراد، الإثنين، ٢٠٠٦/٦/٢٦، اقتراح رقم ٤٧٤، رفعه للنقاش عضو الكنيست جمال زحالقة. وانظر أيضاً الورقة التي قدمها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست للجنة التعليم البرلمانية حول توصيات اللجنة، شيرا بن ساسون، تقرير لجنة فينوغراد، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٣). ص: ٢–٣.

١٢ تقرير لجنة فينوغراد، ٢٠٠٧، ص: ٢٧–٣٠

١٣ اليعازر فوكس، «الجامعات تستغل بشكل وقح الحرية الأكاديمية»، (ذا ماركر، ٢٠٠٨/١١/١٣)، ص: ٢١.

١٤ دولة إسرائيل، اللجنة لتنظيم الحاكمية في جهاز التعليم العالي: التقرير المرحلي، (القدس: ٢٠١٤/٥/٢٢)، أنظر الرابط الى تقرير اللجنة المرحلي باللغة العبرية: *http://che.org.il/wp-content/uploads/2014/05/*עיקרי-דוח-המשילות.*pdf* (أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٦/٧).

١٥ أقيمت لجنة التخطيط والموازنة رسمياً في العام ١٩٧٤، وهي أهم لجنة فرعية في مجلس التعليم العالي، وهي المسؤولة عن التخطيط وتمويل المؤسسات الأكاديمية. أقيمت اللجنة كجزء من ضرورة تنظيم العلاقة بين الحكم المركزي وبين المؤسسات الأكاديمية، بعد أن انتهت عملية البناء المؤسساتي للمشهد الأكاديمي الإسرائيلي في أوائل السبعينيات، والذي شمل بالأساس جامعات البحث السبع، بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة. شكلت مسألة التمويل والإنفاق على المؤسسات الأكاديمية، القضية المركزية التي كانت محل نقاش وصراع بين المؤسسّة الأكاديميّة والنظام المركزي، وجاءت اللجنة لتنظم هذه العلاقة من خلال بناء معايير محددة للإنفاق على الجامعات، كما أنها أخذت على عاتقها مُهمة تعزيز منالية التعليم العالي وجماهيريته من خلال آلية التخطيط للتعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية.

١٦ غابي سلمون، «إما العلم أو الأخ الكبير (برنامج تلفزيوني واقعي)»، (**ذا ماركر**، ٢٠٠٨/١٢/٢٩)، ص: ١٦. هناك من يخالف سلمون، وينطلق من توجهات نيوليبرالية للتعليم العالي، ويعتقد أن المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية باتت تخرج طلاباً في تخصصات ليست لها حاجة، وأن التخصصات ذات الصلة أصبحت ملحة لإسرائيل، ويستحضر هؤلاء أن ٤٠٪ من الخريجين يعملون في مجالات لا تحتاج إلى التأهيل الذي حصلوا عليه في المؤسسات التعليمية، انظر: يعقوب برغمان، «أكاديميون أكثر من اللازم في مجالات غير ضرورية»، (**ذا ماركر**، ٢٠١١/٣/١٦)، ص: ٢٥. ومقال ليعقوب برغمان (٢٠٠٨). «باحثو الأكاديميا ملزمون بتقديم الفائدة للجمهور»، (ذا ماركر، ٢٠٠٨/١٢/١٦)، ص:١٦.

١٧ Sophie Forgan, «The Architecture of Science and the Idea of a University», *Studies in History and Philosophy of Science*, 20 (4), 1989, pp: 405-434.

١٨ Daniel Bell, The Coming of Post-Industrial Society: a Venture in Social Forecasting, (New York: Basic Books, 1973).

١٩ ريفكا فيلدحاي، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٧.

٢٠ Jean-Francois Lyotard, *The Post Modern Condition*, (Manchester: Manchester University Press, 1984).

٢١ ميشال فوكو، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).

٢٢ عبد السلام حيمر، **في سوسيولوجيا الخطاب**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص: ١٧٧.